التداعيات الاجتماعية للنازحين السوريين على لبنان

د. عادل حسن حيدر(*)

المقدمة:

إن الأحداث السورية التي أندلعت منذ العام ٢٠١١، كان لها الأثر الكبير والخطير على الأوضاع في لبنان، فانعكست جميعها وما نشأ عنها في سوريا، سلباً في لبنان وخاصة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمعظم اللبنانيين قد تأثروا بها من الناحية الاجتماعية، وانعكست آثارها على كل فرد في لبنان سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. فهذه الآثار انتشرت، وبشكل سريع في المجتمع اللبناني، ولا بدّ من وضع حلول لها ومواكبتها ومعالجتها للحدّ من تداعياتها قدر الإمكان، ولا يمكن إنهاء هذه التداعيات طالما أنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى حلٍّ نهائي للأزمة السورية، وكذلك للنازحين السوريين في لبنان.

لقد عاش اللبنانيون في ظل ظروف في منتهى الصعوبة وتداخلت فيها عوامل داخلية وخارجية على الصعيدين المحلي والدولي، ما زاد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً على سوء. على الرغم من كل المحاولات الخجولة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة طوال مدة اندلاع الأزمة السورية. وقد بلغت المعاناة الاجتماعية والاقتصادية أوجها منذ العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٣، وما نجم عنها من أخطار على الحدود بين لبنان وسوريا من قِبل المنظمات الإرهابية، ويضاف إليها استقبال نازحين سوريين في لبنان فاق عددهم ربع سكان لبنان، ما جعل الدولة اللبنانية عاجزة عن تلبية حاجات الشعب اللبناني من التقديمات الاجتماعية وغيرها من المساعدات الإنسانية، وقد ازداد هذا الوضع سوءاً مع تدني قيمة دخل الفرد وانتشار حالات الفقر والعوز لدى عدد كبير من اللبنانيين. فقد واجهوا نقصاً حاداً في متطلبات الحياة الاجتماعية، سواء على الصعيد الصحي أم التربوي أم غيره من القطاعات الأساسية التي يحتاجها الفرد في حياته. وقد أُصيبت

(*) دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية.

البيئة الاجتماعية بحالة من التقهقر بسبب تخلي بعض اللبنانيين عن عاداتهم وتقاليدهم التي ورثوها عن أجدادهم، وأحدثت هذه الأزمة تداعيات ديموغرافية وأزمة سكانية في بعض المناطق اللبنانية، وبخاصة في الأرياف[1].

ألقت ارتدادات الأزمة السورية على لبنان بظلالها على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن ما يهمنا في هذا البحث تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية الناتجة من وجود النازحين السوريين، وانعكاساتها على المجتمع اللبناني. فقد أصبحت البيئة الاجتماعية في لبنان متوترة، ومرد ذلك يعود إلى اختلاط المجتمع اللبناني بالمجتمع السوري، من خلال وجود النازحين السوريين في لبنان منذ العام ٢٠١١، أي من تاريخ بدء الأحداث السورية، وانتشارهم في مختلف المناطق اللبنانية في مخيمات عشوائية، وفي الأمكنة السكنية اللبنانية حيث أحصي وجود حوالي ١٧٠٠ نقطة سكنية لهم، بالإضافة إلى إقامة بعض العائلات السورية في أبنية مشتركة مع اللبنانيين.

ونظراً إلى قدوم أعداد كبيرة من النازحين قُدر عددهم بنحو ١,٦٠٠,٠٠٠ نازح، وفقاً لإحصاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة التي دخلت خلسة إلى لبنان بطريقة غير شرعية، أصبحت بعض المناطق اللبنانية غير قادرة على استيعابهم، ما أدى إلى تفاقم المشكلات الأمنية والاقتصادية والصحية والتربوية، وإلى نقص في المواد الغذائية والخدماتية، وبالتالي إلى بروز انقسامات بين القوى السياسية اللبنانية حول معالجة آثار أزمة النزوح السوري وكيفية معالجة عودتهم إلى بلادهم، بعد أن أصبحت معظم الجغرافيا السورية تحت سيطرة الدولة السورية الشرعية، ولم يعد هناك من أسباب جوهرية وموضوعية لبقائهم في لبنان.

لقد نجم عن الأزمة السورية بعض الآثار على الصعيد الاجتماعي وقد تمثلت في تفشي ظاهرة الزواج المبكر للفتيات، وحوادث السرقة والقتل وتفشي ظاهرة التسول وعمالة الأطفال، وأطفال الشوارع. ولا يمكن حصر المسؤولية الناتجة عن هذه المشاكل الاجتماعية بالنازحين السوريين فقط. وللإنصاف، نقول إن هذه المشاكل الاجتماعية تعود إلى اندماج بنية المجتمعين اللبناني والسوري وتأثر أحدهما بالآخر سلباً أو إيجاباً، والعكس صحيح.

وقد تجلت الآثار الاجتماعية لوجود النازحين السوريين من خلال الولادات والوفيات، وما نشأ عنها من حالات التسول والآثار البيئية وتفشي الأوبئة والأمراض المعدية.

أولاً: الانحراف نحو أعمال شائنة

تأثرت الحالة الاجتماعية في لبنان بشكل كبير، وانعكس ذلك على ارتفاع نسبة الجريمة، فزاد معدلها الحالي عن معدلها السابق. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على حاله الفقر والبطالة الخطيرة في لبنان، ولا سيما لدى فئة الشباب الذين سدت في وجوههم سُبُل العيش الكريم، إما لفقدانهم أعمالهم الحرة، أو وظائفهم، وبالتالي الانخفاض في مستوى معيشتهم، ولم يعودوا قادرين على تأمين ما يحتاجونه من متطلبات الحد الأدنى. ومع مرور الزمن أصبح

(١) Banque mondiale (en collaboration avec les Nations Unies) Liban: Impact/conomique et Social du Conflit Syrien, Résumé analytique, Septembre 2013, p.9

هؤلاء من الفقراء والمعوزين، الأمر الذي دفعهم إلى اقتراف الجرائم والأعمال الشائنة كالسرقة والقتل وإساءة الأمانة وتعاطي المخدرات والاتجار بالممنوعات، وغيرها من الأعمال المخلة بالآداب العامة، وجميعها تصنَّف في خانة تدمير البيئة الاجتماعية. وهنا تبرز أهمية العمل الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية المختلفة التي يجب تقديمها من أجل إعادة بناء المواطن الصالح وتوجيهه ليكتسب صفة المواطنية الصحيحة فيشعر بأن هناك اهتماماً به كإنسان وليس كمجرم وعالة على مجتمعه، حتى لا ندفعه مجدداً إلى ارتكاب جرائم شائنة، وإن العقوبة التي فرضت عليه هي لإصلاحه ودفعه إلى تجنّب ارتكاب جرائم أخرى تُضر به وبمجتمعه وبالبيئة التي يقيم فيها[٢].

أ – افتعال جرائم مختلفة

الفقر والبطالة هما آفتان تقودان إلى تدمير المجتمعات. فالمناطق التي تعاني من ارتفاع في نسبة الفقر والعوز، ولا سيما المناطق الريفية وبعض أحياء طرابلس وجوارها المكتظة بالسكان، كمنطقة باب التبانة وجبل محسن المهملة، والتي لا يتوفر فيها أدنى متطلبات الحياة، كمرافق الصرف الصحي ومعالجة النفايات والطاقة الكهربائية، وكذلك الطرقات. إن البنى التحتية سيئة، بل معدومة، ولا سيما في المناطق التي ذكرت، وكذلك في مناطق البقاع وضواحي مدينة صيدا من الجنوب اللبناني، التي استضافت عدداً كبيراً من النازحين السوريين، وذلك أثر كثيراً على الوضع الاجتماعي والمعيشي، في ظل حالة بؤس وعوز يعيشها الشعب اللبناني. فمن الطبيعي أن تنجم عن ذلك أفعال جرمية تقترفها فئة كبيرة من اللبنانيين الذين أصبحوا من المعوزين، وبالتالي، فإن هناك من كان يقترف جرماً شائناً بملء إرادته من أجل إجراء تحقيق معه ووضعه في السجن لكي يتوفر له الطعام والمبيت فيه، لأنه لا يستطيع تأمين الطعام لنفسه خارج السجن. وهناك أشخاص كُثُر يلجؤون إلى السرقة والنشل لتأمين قوت أولادهم.

إن هذه الأوضاع الاجتماعية المزرية التي وصل إليها قسم كبير من الشعب اللبناني، هي، بنسبة كبيرة في جزء منها، نتائج ونتاج للأزمة السورية، يضاف إلى ذلك أن تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية هي أصلاً موجودة في لبنان. ذلك أن السلطات اللبنانية المعنية لا تهتم بالرعاية الاجتماعية للشعب اللبناني، لا سيما أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تخصص لها في الميزانيات العامة إلا نسباً قليلة منها، لا تتعدى ١,٥٪ من الميزانية السنوية، وهي بالكاد تكفي رواتب موظفيها وبعض نفقات الرعاية الاجتماعية لبعض دور العجزة والمسنين وغيرها من المؤسسات العامة.

١ – آفة المخدرات وآثارها الاجتماعية

تُعتبر المخدرات مادة يعاقب عليها القانون وفقاً لكل حالة من حالاتها. فهي تنقسم إلى فئات متعددة منها:

– الأشخاص الذين ينتجونها، أو بمعنى آخر من يزرعونها ومن ثم يبيعونها إلى التجار ليروجوها.

– الأشخاص أو التجار الذين يروجونها.

– الأشخاص الذين يتعاطونها.

إن كل حالة من هذه الحالات يعاقب عليها

(٢) نجيب عبد الله الشامسي، الإرهاب الاقتصادي: صوره وأسبابه: تداعياته ومواجهته، ط١، الإمارات العربية: المسار للدراسات الاقتصادية والنشر، ٢٠٠٢، ص١٠٧.

القانون اللبناني، فالمنتج للمخدرات تختلف عقوبته عن الأشخاص الذين يروجونها أو يتاجرون بها وعن أولئك الذين يتعاطونها. ويلجأ بعض الأشخاص إلى هذا النوع من الإنتاج أو ترويجه من أجل كسب الأموال، ومنهم يعتبرونها مورداً لهم، في حين أن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات قد يلجؤون إليها إما لكونهم يعانون من حالة العوز، للتخفيف من أعبائهم وهمومهم، أما الأغنياء فيعتبرونها جزءاً من حياتهم المترفة.

ولكن ظاهرة تعاطي المخدرات موجودة في المناطق الأكثر عوزاً. وهذا ما ثبت من خلال المدمنين عليها والمسجونين. وإن الآثار السلبية على الأشخاص المدمنين لا تقع عليهم فقط، وإنما تمتد آثارها إلى عائلاتهم الصغيرة، ومن ثم إلى عائلاتهم الكبيرة، أي البيئة الاجتماعية المحيطة بهم، وإلى المجتمع بأكمله.

وكذلك فإن الآثار السلبية للمخدرات على المدمن تنعكس على حالته العقلية وتصرفاته، فيفقد بالتالي السيطرة على نفسه وتتراجع قدرته على الإنتاج، وعلى التواصل الاجتماعي، وعلاقته بأسرته وأصدقائه والمحيطين به. إن تأثير الإدمان وأضراره كثيرة، على الصحة والحالة النفسية، والبيئة الاجتماعية، ما يجعل الخطر يهدد المجتمع بأكمله؛ إذ انتشرت آفة الإدمان على المخدرات في المجتمع اللبناني، وزاد تأثيرها وانتشارها فيه بعد الآثار السلبية للأزمة السورية على لبنان وعلى شبابه وشبانه على وجه الخصوص، وذلك لانتشار حالات الفقر والبطالة والعوز، واللجوء إلى أعمال غير أخلاقية. وقد توسعت هذه الظاهرة إلى درجة أن المجتمع اللبناني أصبح وكأنه يرزح تحت عبء آثار هذه الآفة اللعينة، وكأنّ الجميع مدمن نظراً إلى الضغوط النفسية والعصبية عليهم، حيث إن نسبة كبيرة من الشعب اللبناني أصبحت تعاني من أزمات وأوضاع عصيبة نتيجة الظروف الاجتماعية والمعيشية المتردية، والدليل على ذلك أن الطلب أصبح كبيراً على شراء الأدوية المهدئة للأعصاب من الصيدليات، هذا وفقاً لتقديرات نقابة الصيادلة في لبنان. ومرد هذا إلى الضغوط النفسية التي أصبح الشعب اللبناني يرزح تحتها. هذه الأوضاع النفسية والعصبية أدت إلى ارتفاع في معدل الجرائم في المجتمع اللبناني من قتل وسرقة واغتصاب، وغيرها من الجرائم المشينة[٣].

وتعتبر مشكلة تعاطي المخدرات من أهم العوامل الرئيسة في تصدع البنيان المجتمعي وتداعيه، وتسهم في عرقلة مسيرة البناء الاجتماعي والتنمية الاجتماعية.

ومن التداعيات الاجتماعية التي نجمت عن الأزمة السورية في ضوء ما ذُكر سابقاً، الضائقة الاقتصادية التي أدت إلى نزوح اللبنانيين من منطقة إلى أخرى، وتسببت أيضاً في الهجرة إلى الخارج بحثاً عن لقمة العيش ومستقبل أفضل.

٢ – انهيار البيئة الاجتماعية في لبنان

إن مجمل التداعيات الاجتماعية التي ذكرت آنفاً، هي الأساس في انهيار البيئة الاجتماعية. ومرد ذلك إلى المشاكل والضغوط الاقتصادية التي تعرض لها اللبنانيون من جراء الآثار السلبية التي انعكست عليهم من خلال ما أفرزته الأحداث السورية على اللبنانيين، وكذلك على السوريين الذين نزحوا إلى لبنان هرباً من الأحداث والمصائب التي حلت بهم. ولكنهم نقلوا إلينا بعضاً من مشاكلهم. بحيث زادوا همومنا

(٣) https://democraticac.de/?P=26762، تاريخ الدخول: ١٦/٠٨/٢٠٢٠.

همّاً إضافياً، ما أوقع اللبنانيين تحت تأثير هذا الضغط الهائل وغير المسبوق، على القطاعات الصحية جميعها التي أثرت كثيراً على هذا القطاع. فلقد انتشرت الأوبئة في معظم المناطق اللبنانية المكتظة باللبنانيين والنازحين السوريين على حدٍّ سواء، ولا سيما في الشمال اللبناني وتحديداً في بعض أحياء طرابلس، وفي مناطق البقاع، حيث بات الاختلاط والسكن فيما بينهم ضمن مناطق مشتركة مرتفعاً بنسبة كبيرة. وقد أدى ذلك إلى تخلي اللبنانيين عن عاداتهم وتقاليدهم الحضارية التي طالما تباهوا بها، واكتسبوا عادات وتقاليد جديدة من النازحين السوريين. لدرجة لم تعد تميز اللبناني من السوري من حيث العادات والتقاليد. وكذلك على الصعيد التربوي، عبر اندماج الطلاب السوريين واللبنانيين مع بعضهم البعض، ما تسبّب في تراجع المستوى العلمي للتلاميذ اللبنانيين وإهمالهم للدراسة وذلك بسبب الأعداد الكبيرة في الصفوف الدراسية، وقد أدى هذا الوضع إلى تدني المستوى العلمي وصرف النظر عن الاهتمام بالتحصيل العلمي. وقد انعكس ذلك على البيئة والنظافة العامة، حيث أصبحت النفايات تتراكم يوماً بعد يوم، نظراً إلى الإهمال وعدم الاهتمام بالبيئة، ومعالجة القمامة المتراكمة هنا وهناك، لما تسببه من أمراض وتفشٍّ للأوبئة. فلم تعُد تعرف جنسية سكان هذه المناطق. كما وأن العادات والتقاليد التي اكتسبها اللبنانيون من النازحين السوريين أثرت جداً وبشكل سلبي على سلوكياتهم وتصرفاتهم على حدٍّ سواء. وقد أدى ذلك إلى تفكك الروابط الاجتماعية في المجتمع اللبناني إلى حدٍّ ما.

٣ – تراجع الترابط الاجتماعي

لقد تأثر المجتمع اللبناني بالعادات والتقاليد السورية عبر اندماج النازحين السوريين باللبنانيين، وعبر إقامتهم، إما في أحياء سكنية مشتركة وإما في أبنية من طوابق متعددة، يسكنونها معاً. ويدل هذا على مدى تقبل المجتمع اللبناني للشعب السوري، وعلى الروابط الجغرافية والتاريخية والمصاهرة القائمة بينهما لسنوات طويلة قبل الأزمة السورية وفي أثنائها: فأصبح لديهم الكثير من الأقارب بسبب حالات الزواج والمصاهرة فيما بينهم. لذلك، لا يوجد تناقض ولا فوارق اجتماعية صارخة. إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض الفوارق في العادات والتقاليد، حيث إن الكثير من الشبان اللبنانيين قد أخروا زواجهم بسبب منافسة اليد العاملة السورية لهم، وبالتالي، فقدوا وظائفهم وأعمالهم، ولم يعد بإمكانهم تأمين الحاجات الضرورية لبناء أسرة وتأثيث منزل متكامل. وهناك العديد من الشبان اللبنانيين قد انفصلوا عن زوجاتهم بسبب الفقر والبطالة، ما تسبّب بأزمة اجتماعية كبرى ومشكلات وخلافات اجتماعية كثيرة. وهناك شبان فسخوا خطبتهم أو طلقوا زوجاتهم ليتزوجوا من سوريات، باعتبار أن قيمة مهورهن أقل من مهور اللبنانيات. وكذلك يقبلن بما تيسر من أثاث لمنازلهن على عكس اللبنانيات ومطالبهن التي لا تنتهي[٤].

ثانياً: التفكك الأسري في المجتمع اللبناني

إن من أبرز التداعيات الاجتماعية الناجمة عن الأزمة السورية هي التفكك الأسري في المجتمع اللبناني. وقد تجلى ذلك من خلال ما شهدته الأسر والعائلات اللبنانية من معاناة ومشاكل اجتماعية أسفرت عن ارتفاع في نسبة

(٤) عصام نعمان، نحو الخروج من المحنة رؤى ومقاربات للتفكير والتدبير، ط ١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٦، ص١٥٧.

الطلاق وزيادة في نسب تعدد الزوجات، ما شكل معضلة اجتماعية حادة، وبالتالي، ارتفاعاً في نسبة السيدات اللبنانيات المطلقات. هذه الحالة قد تؤدي أحياناً إلى الانحراف الأخلاقي من جانب بعض هؤلاء المطلقات وإلى تشرد الأولاد والأسر وضياعهم والقضاء على مستقبلهم. إن مشكلة التفكك الأسري من أهم المشكلات وأكبرها التي نجمت عن الأزمة السورية. هذه الحالة بدأت تغزو بيوتنا بشكل سريع ولافت، ما ترك آثاراً سلبية على جميع أفراد الأسرة، وبخاصة على الأطفال، وبالتالي، على البيئة والمجتمع الذي ينتمون إليه(٥).

إن آثار التفكك الأسري كثيرة، وأبرزها تلك التي تؤثر على العادات والقيم الأخلاقية التي تحكم المجتمع، وتترك آثاراً مباشرة على المفاهيم المستقرة بين أفراد الأسرة، وتشكل عاملاً مساعداً على نفسية الفرد وتصرفاته، ويلقي باللائمة على الظروف التي أدت إلى تفكك أسرته، ما يجعله يتمرد على الأدبيات السائدة من احترام وحب ومودة لأفراد المجتمع، وبالتالي، يرى نفسه منبوذاً، وذلك عائد إلى التفكك الأسري وانهيار القيم الأخلاقية، والخلافات العائلية.

هناك عدد من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفكك الأسرة الواحدة، فتعيش في حالة من الاضطراب منذ تكوينها، أي منذ أن عُقد القران بين الزوجين. فمنهم من يقدم على الطلاق، ومنهم من يصبر، ظناً منه أنه عند إنجاب الأولاد يمكن أن يتحسن الحال وتحل المشاكل، وخصوصاً الزوجة، إذ تعتبر أن الرابط الأساسي مع زوجها هو الأولاد، وسينتج عن تفكك الارتباط الزوجي عقبات، ولكن حتى في حال عدم وجود أطفال يمكن أن يحصل الطلاق وتتفكك العائلة. وهذه الحالات الاجتماعية أصبحت سائدة في مجتمعنا، وبكثافة لدى النازحين السوريين في لبنان، أي أصبح من السهل على الرجل أن يتزوج من امرأة سورية بكلفة زهيدة، وذلك عامل يسهم في تفكك الأسرة. ومن أبرز أسبابها وأهمها(٦):

- العوز والفقر لدى الأسرة: يتسبب العوز والفقر في نشوء حالة من اللاستقرار لدى الأسرة، وبخاصة عندما يكون دخل رب الأسرة محدوداً جداً وغير قادر على تلبية جميع متطلبات عائلته، عند ذلك يكون في حالة عجز، وتنشأ الخلافات العائلية بينه وبين أفراد عائلته. وفي بعض الحالات يلجأ رب الأسرة إلى العمل بطرق غير شرعية عبر قيامه بأعمال شائنة كالسرقة وترويج المخدرات مثلاً، ما يؤدي إلى مشاكل مع أسرته.

أ - العادات والتقاليد

لقد غدا النازحون السوريون بتداخلهم في المجتمع اللبناني وكأنهم مواطنون لبنانيون، فمن الطبيعي، في هذه الحالة، أن تقوم علاقات اجتماعية بين بعضهم البعض، وأن تُجري زيارات متبادلة، تكتسب عادات وتقاليد من كلا الشعبين اللبناني والسوري. فالسوريون يكتسبون بعض العادات من اللبنانيين، والعكس صحيح، فهم قد انصهروا مع بعضهم بعضاً حتى أصبحوا وكأنهم شعب واحد.

من أقسى التجارب على الشعب السوري نزوحهم عن ديارهم. فالنازحون السوريون قدِموا من مختلف المناطق السورية، وتفرّقوا في عدد من المناطق اللبنانية، وبالطبع العادات

(٥) https://www.hellooha.com، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٨/٢١.
(٦) https://www.islamweb.net/article، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٨/٢١.

والتقاليد ليست نفسها فيما بينهم. فلكل مدينة في سوريا عاداتها وتقاليدها الخاصة بها، وكذلك سكان الأرياف، وقد انتقلت إلى لبنان وامتزجت مع التقاليد والعادات اللبنانيه، وقد اثرت، إما سلباً، أو إيجاباً، على البيئة الاجتماعية في لبنان، وعلى المجتمع اللبناني. فهذه العادات تختلف بين مدينة وأخرى، أو بين منطقة وأخرى، حتى في الشكل. فهناك اختلاف في تقاليد الزواج، وفي الأزياء التي تتميز بها منطقة عن منطقة أخرى، فهي تختلف بين اللبنانيين والسوريين. وقد تسبب النزوح السوري في نقل عادات وتقاليد جديدة إلى اللبنانيين من جوانب اجتماعية كثيرة، وحتى التقاليد الاجتماعية، من خلال الزيارات المتبادلة بين العائلات والأفراد، فهي تختلف بين اللبنانيين والسوريين، وكذلك في إقامة حفلات الزفاف. وهناك عادات وتقاليد مشتركة نوعاً ما، فيما بينهم في حل الخلافات تعتمد أحياناً على دور الشخصيات الاجتماعية في حلها[٧].

والظاهرة الاجتماعية الأهم التي انعكست على المجتمع اللبناني هي الزواج المختلط من الفتيات السوريات والشباب اللبنانيين بعد أزمة النزوح السوري إلى لبنان. وهذا ما أبرز ظاهرة اجتماعية أثرت أحياناً على المجتمع اللبناني وأوجدت إشكاليات وخلافات عائلية. وقد نجم عن هذه الظاهرة حالة اجتماعية مستجدة مع بدء تدفق النازحين السوريين إلى لبنان.

ب – الخلافات العائلية

في جبلة الإنسان حاجته إلى التقارب الاجتماعي والتواصل الاجتماعي مع المجتمع المحيط به، وهو ما يجمع الشرائح البشرية من الجنسين على اختلاف أعمارهم. وتلتقي في المجتمع مختلف الأديان السماوية التي توحدها القيم الأخلاقية المستمدة من القيم الإنسانية ومكارم الاخلاق المختلفة. إلا أنه بعد هذا الاندماج بين المجتمعين اللبناني والسوري، واختلاط الشعبين مع بعضهما بعضاً، شهدت هذه القيم الأخلاقية تدهوراً واضمحلالاً كبيرين قد تسبّب في نشوء خلافات ونزاعات عائلية في المجتمعين اللبناني والسوري، وحتى ضمن الأسرة الواحدة، حيث القيم الإنسانية شبه غائبة عن العلاقات الاجتماعية.

لقد ترتب على وجود النازحين السوريين في لبنان آثار على المجتمع اللبناني، حيث أصبح الفرد يعيش وسط متغيرات اجتماعية وتقاليد وعادات كثيرة ومختلفة عن عاداته وتقاليده الاجتماعية. ولعل الأخطر فيها التغيير والانقلاب الحاصل على منظومة القيم التي ترعى شؤون أفراد المجتمع اللبناني وعلاقتهم مع بعضهم البعض. ويعود ذلك إلى القيم الإنسانية والعلاقة الاجتماعية. وهذه القيم ذات حدين: إما أن تبني أو تهدم المجتمع[٨].

ثالثاً: الكثافة السكانية المستجدة في لبنان

لقد بدأ النزوح السوري إلى الدول المجاورة لسوريا منذ بدء الحرب فيها، ولا سيما إلى لبنان. وقد وصفه البعض بأنه من أكبر حالات النزوح منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يشهد العالم لها مثيلاً. ومرد ذلك إلى قرب المسافة بين سوريا ولبنان والجغرافيا التي تربط البلدين ضمن حدود مشتركة. ولا حاجة لنا للتنويه بالعلاقات الأسرية والاجتماعية

(٧) عصام نعمان، نحو الخروج من المحنة رؤى ومقاربات للتفكير والتدبير، مرجع سابق، ص١٥٧.
(٨) https://www.aljazeera.net/blogs، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٨/٢١.

القائمة بين العائلات السورية واللبنانية، ولا سيما بين السكان على الحدود السورية–اللبنانية المشتركة(٩).

وقد زاد عدد النازحين السوريين سنة بعد أخرى، مع استمرار الأحداث السورية. ولمعالجة أزمة النازحين السوريين في لبنان، كان من المفترض على الدولة اللبنانية أن تقوم بإجراء عملية سريعة لاستيعاب أعدادهم الهائلة عبر إقامة مخيمات منظمة لهم على الحدود اللبنانية السورية، وتأمين ما يحتاجون إليه، بالإضافة إلى المساعدات الدولية لهم، ولا سيما المساعدات التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولو حصل ذلك لتجنّب لبنان أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية وغيرها، بسبب الكثافة السكانية التي نجمت عن وجود النازحين السوريين في مناطق مختلفة من لبنان. وكان بالإمكان حصر إقامتهم في مناطق جغرافية محددة يسهل ضبطها، وتأمين المستلزمات الضرورية لهم. وقد بقيت الأمور دون أي تنظيم أو اهتمام من قِبل الدولة اللبنانية بخصوص هذه القضية المستعصية، ما جعل حلها، حالياً، مستعصياً. وقد أثر ذلك على كثير من المناطق اللبنانية، ولا سيما في بلدة عرسال، حيث يفوق عدد النازحين السوريين عدد سكان البلدة المذكورة، ما أوجد مشاكل اجتماعية واقتصادية، وهجرة عدد كبير من سكانها إلى مناطق أخرى أقل كثافة سكانية. وقد عانت من هذا الأمر مناطق لبنانية أخرى، كمدينة طرابلس، وضواحي صيدا والبقاع الغربي، فأسبب الاكتظاظ السكاني في تلك المناطق يفوق قدرتها على الاستيعاب، ما سبّب متاعب ومصاعب كثيرة لأهاليها على كافة الصُّعد، وبخاصة على صعيد عدم توفر المنازل السكنية، والحالات الاجتماعية المتردية التي فرضتها عليهم الكثافة السكانية المذكورة، ما انعكس سلباً على هذه المناطق وغيرها، ليشكل أزمة سكنية حادة مترافقة بتدنٍّ في الخدمات العامة(١٠).

رابعاً: الولادات والوفيات

إن من أهم المشكلات الاجتماعية التي يواجهها النازحون السوريون، هي الولادات والوفيات التي تحصل في لبنان، والمشاكل الاجتماعية المترتبة عليها. فهذه الولادات ازدادت بصفة تدريجية مع ازدياد أعداد النازحين السوريين. ونظراً إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها هؤلاء، أصبحت حالات الإنجاب كثيرة. وهذا ما أثبتته النظريات العلمية من أن معدلات الولادات والوفيات تكون مرتفعة لدى الطبقة الفقيرة من الناس، ولا سيما لدى الذين يعملون في قطاع الزراعة أو البناء. ويعود ذلك إلى قناعة بعض العائلات أن كثرة الأولاد تكون عوناً لهم في أعمالهم. وبطبيعة الحال فإن معظم النازحين السوريين يعملون في القطاعين المذكورين. وهناك مثل شعبي يقول: "الطفل يولد ورزقه معه"، دون التفكير في المستقبل وما ستكون عليه الحالة الاجتماعية التي قد يعاني منها ذلك المولود. وكذلك، في المجتمعات الفقيرة، فإن معدلات الوفيات لمعظم الفئات العمرية، صغاراً وكباراً، مستمرة في الارتفاع وذلك عائد إلى نقص الغذاء وعدم توفر الرعاية الصحية، والعيش في بيئة موبوءة، بسبب افتقارها إلى البنى التحتية، من صرف صحي،

(٩) علي فاعور، الانفجار السكاني، ط١، بيروت: مركز السكان والتنمية، ٢٠١٥، ص. ١١٦.

(١٠) https//www.aub.edu.lb/ifi/publications/documents/policy-memos/٢٠١٤٠٦٢٤-٢٠١٥-٢٠١٤/social-cohesion.pdf، تاريخ الدخول: ٢٣/٠٨/٢٠٢٠.

أو كهرباء وما سوى ذلك.

أ الولادات

مع امتداد أمد الأزمة السورية، من غير إيجاد حل سياسي لها، و حل لوجود النازحين السوريين في لبنان يفضي إلى إعادتهم إلى بلادهم، فإن نسبة الولادات سترتفع عندئذ وستزداد أعدادهم، ولعل السبب الفعلي وراء هذه الزيادة هو وجود بعضهم منذ تسع سنوات، تقريباً في لبنان، وبالتالي فإن هناك نسبة من الشباب والشابات السوريين قد تزوجوا في لبنان وبنوا عائلاتهم فيه، وأنجبوا أطفالاً، ما زاد من عمق الأزمة الاجتماعية في لبنان. والمشكلة الحقيقية هي في عدم تسجيل الكثير من الأطفال السوريين في السجلات الرسمية سواء في لبنان أو سوريا. فهناك بعض الفتيات اللائي تزوجن من شبان سوريين لم يتم تسجيل زواجهن في الدوائر الرسمية اللبنانية المختصة، وذلك لعدم حيازتهن أوراقاً ثبوتية تثبت زواجهن، وهذا ما سيؤخر تسجيل أولادهن بصفة رسمية في لبنان[١١].

كل هذه الحالات تعتبر غير قانونية، حيث إنها لم تسجل في لبنان ولا في سوريا. وقد شكلت بدورها أزمة اجتماعية في لبنان، ولا سيما عندما يحتاج هؤلاء إلى الرعاية الصحية، أو عند إصابتهم بمرض يستدعي دخولهم إلى المستشفيات، ما أثار صعوبات كبيرة استدعت أحياناً تدخل بعض السلطات المحلية أو لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لمعالجة مثل هذه الحاجات.

ولتدارك هذه الحالات طلبت السلطات اللبنانية المختصة، وبخاصة وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية من جميع السوريين الذين أنجبوا أطفالاً في لبنان، أن يتقدموا من الدوائر الرسمية المختصة فيه لتسجيل أبنائهم. وتشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٩ حصل ما يقرب من ١٨٨ ألف ولادة لأطفال سوريين لم يسجل منهم سوى ٣٠٪ في سجل وقوعات الأجانب لدى الدوائر الرسمية اللبنانية. إن هذا يدل على أن هذه الأرقام من الولادات غير دقيقة، وأن عدد الأطفال السوريين الذين ولدوا في لبنان أكثر من الأعداد المعلن عنها. ومن أسباب ذلك أن هناك الكثير من السوريين دخلوا خلسة إلى لبنان، ولم يتم تسجيلهم فيه، وبالتالي فإن الأطفال الجدد لم يتم تسجيلهم أيضاً. وهناك حالات كثيرة من مكتومي القيد، حيث يعتبر كل شخص لا تُعرف جنسية والديه مكتوم القيد، وإن وجود عشرات آلاف الأطفال منهم، وهم سوريون، بلا جنسية، بعد فترة حوالي عشر سنوات، سوف ينتهي بهم إلى اُندماجهم في المجتمع اللبناني، ربما يفتح باب التوطين لهم وفقاً لدوافع ديموغرافية وسياسية، داخلية أو دولية، من خلال تسويات سياسية دولية، تُفرض على لبنان فرضاً. ويوجد كذلك أعداد كثيرة من النساء السوريات الحوامل اللواتي يضعن أطفالهن على أيدي قابلات قانونيات أو بعض النساء اللائي لديهن خبرة في ذلك دون الذهاب إلى المشافي، خوفاً من الملاحقة القانونية، أو لعدم توفر القدرة المالية لديهن لتغطية كلفة ولاداتهن. وهذا الأمر يشكل معضلة اجتماعية فائقة الخطورة، ما يستوجب تدخلاً عاجلاً من الدولة اللبنانية، لأن هذا الوضع الاجتماعي تترتب عليه آثار اجتماعية على المدى المنظور، ولا سيما أن حل الأزمة السورية ما زال مستبعداً، وبالتالي سيستمر

(١١) فاعور، مرجع سابق، ص. ٢٠٠.

وجود النازحين السوريين في لبنان، وهنا يطرح السؤال القانوني التالي: هل يحق للأطفال السوريين المولودين في لبنان حمل الجنسية اللبنانية؟[١٢]

حتى تاريخه، لا جواب عن هذه المعضلة، وإن كان يحق للشخص في معظم قوانين الدول الحصول على جنسية البلد الذي يولد فيه، فالولايات المتحدة الأميركية أبرز مثال على ذلك. ولو حصل ذلك، فإن المجتمع اللبناني سيتأثر بالتوازنات الطائفية التي تحكمه، وبالتوزع الديموغرافي الجديد. وبما أن غالبية السوريين ينتمون إلى الطائفة السنية، فقد أصبحت هذه الطائفة الأكبر في لبنان. وهذا ما لا يُرضي سائر الطوائف اللبنانية، لأنه سيحدث تغييراً جذرياً في المجتمع اللبناني، وكذلك، تصبح الدولة اللبنانية ملزمة بالتقديمات الاجتماعية والخدماتية لهم، من طبابة وتعليم وغيرها من التقديمات الأخرى، وبالتالي يزداد الضغط على الاقتصاد اللبناني.

ب – الوفيات

التوازن السكاني يعني وجود ولادات يقابلها حدوث وفيات، فإن البشرية تقوم بأسرها على التوازنات الديموغرافية. فالوفيات قدرٌ رحمة محتوم على سائر الكائنات الحية. وهي حكمة إلهية ترسي توازنات في الطبيعة البشرية في أي مجتمع من هذا العالم لأن لكل بلد حداً أقصى من الاستيعاب السكاني. وإذا تخطى هذا العدد نسبة معينة فإن ذلك يعني وقوع ذلك المجتمع في مشاكل على المستويات المختلفة، ولا سيما المستوى الاجتماعي. ومن هذه المقدمة ألج إلى أن الوطن اللبناني استقبل الكثير من اللاجئين الفلسطينيين والنازحين نتيجة الأزمات الحاصلة في بلادهم، ومنهم، حالياً، النازحون السوريون الذين قدموا إلى لبنان هرباً من الأحداث الأمنية في بلادهم ونزحوا إلى الدول المجاورة لسوريا، ومن ضمنها لبنان. وقد تخطت أعدادهم قدرة لبنان على استيعابهم، ما شكل أزمات اجتماعية متتالية، منها أزمة وفيات السوريين في لبنان التي فاقمت أزمته في الأصل في هذا المجال. فكل بلدة أو قرية أو مدينة في لبنان لها مدافنها الخاصة بكل طائفة أو مذهب يدفن فيها أمواته مقابل بدل مالي. ومن المشاكل الاجتماعية التي واجهت النازحين السوريين هي دفن موتاهم في البلدات التي يقيمون فيها، ذلك أن معظم مدافن البلدات اللبنانية قد اكتظت بالموتى عن آخرها، ولم يعد هناك إمكانية لاستيعاب أعداد أخرى من المتوفين السوريين. من أجل ذلك أوجدت هذه المعضلة إشكالية كبرى لدى السوريين، فأصبحوا يعانون من مشكلة دفن موتاهم. فمنهم من كان ينقل الجثامين إلى سوريا ويدفنها هناك إذا كانت ظروفه تسمح له بذلك، نظراً إلى كلفتها المادية الكبيرة. ولجأ القسم الأكبر من النازحين السوريين إلى بعض جمعيات دفن الموتى أو البلديات لمعالجة الأمر، بعد أن رفض أهالي بعض البلدات دفن الأموات السوريين في مدافنهم. وقد قامت بعض البلديات بمد يد المساعدة للنازحين السوريين عبر تأمين أمكنة لدفن موتاهم في مشاعات البلدات أو الأملاك العامة التابعة لتلك البلديات، ما سبب انزعاجاً لدى المواطنين اللبنانيين، وبالتالي حالة من عدم الاستقرار نشأت بين اللبنانيين والسوريين، وحالة اجتماعية يشوبها وينغصها

(١٢) راكيل عتيق، ١٠٠ ألف مولود سوري مُسجَّلون رسمياً! ماذا عن غير المُسجَّلين؟، الجمهورية، العدد ٢٣٠٧، بيروت، ٠٥/٠١/٢٠١٩، ص٦.

البعد والجفاء بين المجتمعين اللبناني والسوري. والسؤال المطروح هنا هو التالي: هل تنظم وثائق وفاة للمتوفين النازحين السوريين كافة ليتم شطبهم من سجل النازحين، أم يدفنون دون علم السلطات اللبنانية والدولية المختصة بذلك؟ ومن المؤكد، كما هو الحال بالنسبة إلى الولادات السورية في لبنان، أنه لم يسجل بعضها في القيود الرسمية، إن ذلك ينسحب على الوفيات أيضاً. فهناك الكثير من الوفيات التي بقيت طي الكتمان، وجرى دفن أصحابها دون إعلام السلطات المختصة. هذه القضية تشكل معضلة اجتماعية كبرى، حيث تبقى أعداد الوفيات من ضمن أعداد النازحين السوريين في لبنان.

خامساً: ظاهرة التسول

لا يمكن التحدث عن الآثار السلبية الاجتماعية التي سببها النزوح السوري إلى لبنان دون التطرق إلى ظاهرة التسول. وقد انتشرت هذه الظاهرة في معظم المناطق اللبنانية، ولا سيما على الشوارع الرئيسة الفاصلة بين المدن، وعلى تقاطع الطرقات، وعند إشارات المرور، وفي الأحياء السكنية. وقد أنشأت بدورها حالة اجتماعية متردية، استاءت منها شريحة كبيرة من الشعب اللبناني. ولكي نكون منصفين، فإن ظاهرة التسول يمارسها في الوقت نفسه لبنانيون وسوريون وفلسطينيون وكل محتاج، ما يعني أنها ليست حكراً على المجتمع اللبناني وإنما موجودة في معظم دول العالم الفقيرة.

قبل الأزمة السورية، كان هناك في لبنان متسولون من مختلف الجنسيات الموجودة على الأراضي اللبنانية، ومنهم السوريون واللبنانيون بطبيعة الحال. وكانت هذه الظاهرة قائمة منذ القدم ويعود ذلك إلى حالة الفقر والعوز لدى هؤلاء المتسولين، فبعضهم يلجأ إلى التسول بغية تأمين لقمة عيشه، في حال عدم وجود معيل له، أو كان من ذوي الاحتياجات الخاصة وغير قادر على العمل. والبعض الآخر يرى في التسول مصدر رزق، على الرغم من قدرته على العمل، فاستمر في سلوكه هذا الطريق للحصول على المال. ونشير هنا إلى أن ظاهرة التسول موجودة في معظم دول العالم بنسب متفاوتة، ولكنها موجودة بشكل كبير في الدول النامية والفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية، وفي ظل عدم وجود فرص عمل، لكثرة اليد العاملة فيها.

هذا الوضع نجم عنه أعداد غفيرة من المتسولين، لبنانيين وسوريين في آنٍ معاً، ولكن نسبة المتسولين السوريين كانت أكبر بكثير من اللبنانيين بسبب حاجتهم إلى المال، ونادراً ما نرى طفلاً لبنانياً متسولاً، بل إن معظمهم من أصحاب الإعاقات الجسدية.

ولمعالجة هذه الأزمة الاجتماعية لا بدّ من اتخاذ إجراءات من قِبل السلطات المختصة، ولا سيما وزارتا الداخلية والشؤون الاجتماعية، للعمل على سحب أطفال الشوارع المتسولين، إلى أماكن آمنة، والحفاظ على حقوقهم، على اعتبار أن المتسول هو ضحية الوضع المعيشي، وأن حق الطفل الموجود في الشارع تضمنه اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان. ولا يمكن سحبه من الشارع إلا بقرار من القضاء المختص، ومكتب حماية الأحداث[١٣].

سادساً: الآثار البيئية وتفشي الأوبئة

إن ارتدادات الأزمة السورية على لبنان، ولا

(١٣) سيما معاوية، التسول في الشوارع، مقابلة مع قناة المنار، بيروت، بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧.

سيما أزمة النازحين السوريين، قد أثرت على الصحة البيئية لأولئك الذين يعيشون في المخيمات والأحياء العشوائية والأزقة وفي ظروف حياتية خطيرة، مع غياب البدائل. وتترتب آثار بيئية على المجتمع اللبناني وعلى النازحين السوريين على حدٍّ سواء، ولا سيما أن الفساد المستشري يضرب أطنابه في لبنان. ومن مظاهر الفساد المذكور التعدي على الأملاك العامة، كقطع أشجار الغابات، والأشجار المتفرقة في المناطق المختلفة والموزعة في حدائق المنازل من المدن والقرى اللبنانية، وإلقاء النفايات بصفة عشوائية هنا وهناك، وشح الموارد المائية. هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وغيرها من الكوارث البيئية المختلفة(١٤).

هذا وقد تترك الظروف المعيشية والبيئية في المخيمات العشوائية آثاراً صحية كبيرة على سكان المخيمات، مع احتمال مخاطر إصابتهم بأمراض خطيرة ومعدية، كالجرب والسل. ويؤدي ذلك حتماً إلى أضرار صحية خطيرة تتمثل في مياه الصرف الصحي التي تتسرب إلى المياه الجوفية، فتستنزف الموارد الطبيعية كقطع الأشجار واستعمالها وقوداً للتدفئة في فصل الشتاء وغير ذلك من الاستعمالات. وقد تسببت تمديدات الأسلاك الكهربائية أحياناً بين المخيمات المصنوعة من الأخشاب وقماش الخيم إلى احتكاكها والتسبب في إحراقها وانبعاث رائحة الدخان الخانقة التي تؤثر على البيئة وصحة النازحين فيها.

إن عدم تمكن الدولة اللبنانية من ترتيب إقامة النازحين السوريين ضمن مخيمات منظمة تؤمن لهم أدنى المقومات الحياتية، في البنى التحتية على اختلاف أنواعها، يؤدي بالطبع إلى مشكلات بيئية كبرى عليهم، وينعكس تأثيرها أيضاً على السكان اللبنانيين في مختلف المناطق اللبنانية.

أ – الصرف الصحي والنفايات

تعتبر المياه من الضرورات الملحة للإنسان، سواء منها مياه الشفة أم مياه الاستعمال اليومي. وبالتالي، فإن عدم توفرها ينعكس سلباً على صحة النازحين السوريين واللبنانيين على حدٍّ سواء. باعتبار أن معظم هؤلاء النازحين السوريين يقيمون في المناطق السكنية عينها التي يقيم فيها اللبنانيون. وقد أصبحوا وكأنهم يعيشون في مجتمع واحد، وبالتالي فإن ما يصيبهم من آثار بيئية سلبية سيصيب شريحة واسعة من اللبنانيين أيضاً. وبهذا الوضع المزري فإن الجميع سواسية في المعاناة من الانعكاسات البيئية كتكدس النفايات في الشوارع وأمام أبواب المنازل والمجمعات السكنية. وإن للظروف البيئية في المخيمات والأحياء العشوائية آثاراً صحية خطيرة، وخاصة أنه لا يوجد بنى تحتية في هذه المخيمات سوى أنابيب من البلاستيك لتصريف المياه الآسنة من داخل المنازل والخيم، فتسيل على الطرقات وتلوث الهواء، وتؤدي إلى تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض، وبعض الزواحف.

ب – تفشي الأوبئة والأمراض المعدية في لبنان

عندما تكون الظروف البيئية سيئة، مع وجود الإهمال البيئي، الذي يتمثل في تكدس النفايات في الشوارع والطرقات، وفيضان مياه الصرف الصحي، والتي تنتشر بين المنازل وفي الطرقات، وغياب الرعاية الصحية من قِبل الأهل

(١٤) غريس إلياس، دور السنة في لبنان بعد اتفاق الطائف، ط١، دار سائر المشرق، بيروت ٢٠٢٠، ص٢٧٩.

تجاه أطفالهم. ويلاحظ المراقب أنهم يمشون حفاة وأن ملابسهم وأجسادهم متسخة بسبب الفقر والعوز وعدم اهتمام الآباء والأمهات بهم، وتركهم يجولون في الأزقة، ويقضون حاجاتهم في الطرقات وبين المنازل والخيم، فيتسبب ذلك في انبعاث الروائح الكريهة وظهور الحشرات، فيتلوث الهواء، وتتفشى الأوبئة والأمراض المعدية في الأمكنة المذكورة، كالجرب والسل والتيفوئيد. وتنتقل العدوى من شخص إلى آخر بين النازحين السوريين، ومنهم إلى بعض اللبنانيين القاطنين على مقربة منهم، فيفتك الوباء بهم على حدٍّ سواء(١٥).

وقد تفشت الأوبئة والأمراض المعدية، لا سيما بين الأطفال السوريين، فباشرت بعض الجمعيات والمنظمات الصحية العمل للحدّ من انتشارها. حيث قدمت منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة المعونة الطبية والمساعدات الصحية لهم، ولبعض البلديات، ولوزارة الصحة اللبنانية، للحدّ من تفشي هذا الوباء الذي أصبح حالة صحية مهلكة وساحقة، تقضّ مضاجع النازحين لذا يجب الاهتمام بها من خلال معالجتها والقضاء عليها بشكل حاسم. فهي أشد خطورة من سائر الأزمات المترتبة على وجود النازحين السوريين في لبنان.

الخاتمة:

إن الأزمة السورية مستمرة، والصراع السوري مجمد وكأنه عصيٌّ على الحل، وبالتالي فإن تداعياتها على لبنان لا تزال كبيرة، خاصة أنه لا حل لأزمة النازحين في الأفق، فرُحِل مصيرهم إلى توافق إقليمي ودولي لحل الأزمة السورية مع أزمات المنطقة.

لقد أصبح الوضع في لبنان كارثياً بالنسبة إلى النازحين السوريين أنفسهم، وللدولة اللبنانية المضيفة والشعب اللبناني، الأمر الذي يقتضي تضافر الجهود كلها، وإعلان طوارئ بيئية واجتماعية لتدارك الانعاكسات السلبية بأسرع وقت ممكن. فالمماطلة لم تعُد مجدية، وهي مضيعة للوقت وخسارة للجميع، والحسم بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

لذلك يجب توحيد الجهود من قِبل الأطراف السياسية اللبنانية كافة للعمل على خطة واضحة لحل أزمة النزوح السوري في لبنان، والاتصال المباشر بين الحكومتين السورية واللبنانية للتفاوض على إعادة النازحين إلى بلادهم، ووضع الخلافات السياسية بين الأطراف اللبنانية جانباً، وتوحيد الجهود، قدر الإمكان، لاستيعاب تداعيات الأزمة السورية ومواجهتها من أجل بقاء لبنان مستقراً وموحداً.

لقد تسببت الأزمة السورية وما نجم عنها من نزوح سوري إلى لبنان، في زعزعة الأمن الاجتماعي الذي يعاني منه الشعب اللبناني منذ عقود طويلة. بحيث أصبحت شبكة الأمان الاجتماعي مهددة في المجتمع اللبناني بأسره.

(١٥) https://www.unhcr.org/briefing، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٠٨/٣١.

لائحة المراجع

المؤلفات باللغة العربية

١- الشامسي نجيب عبد الله، **الإرهاب الاقتصادي: صوره وأسبابه: تداعياته ومواجهته**، ط١، الإمارات العربية: المسار للدراسات الاقتصادية والنشر، ٢٠٠٢.

٢- إلياس غريس، **دور السنة في لبنان بعد اتفاق الطائف**، ط١، بيروت: دار سائر المشرق، ٢٠٢٠.

٣- فاعور علي، **الانفجار السكاني**، ط١، بيروت: مركز السكان والتنمية، ٢٠١٥.

٤- نعمان عصام، **نحو الخروج من المحنة رؤى ومقاربات للتفكير والتدبير**، ط ١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٦.

مقالات في الدوريات

١- عتيق راكيل، **١٠٠ ألف مولود سوري مُسجَّلون رسمياً! ماذا عن غيـر المُسجَّلين؟**، الجمهورية، العدد ٢٣٠٧، بيروت، ٢٠١٩/٠١/٠٥.

المقابلات

١- معاوية سيما، **التسول في الشوارع**، مقابلة مع قناة المنار، بيروت، بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١٧.

المؤلفات باللغة الفرنسية

1- Banque mondiale (en collaboration avec les Nations Unies) Liban: Impact èconomique et Social du Conflit Syricn, Résumé analytique, Septembre 2013.

مواقع الإنترنت

- https://ur.m.wikipedia.org/wiki/
- https://democraticac.de/?P=26762
- https://www.aljazeera.net/blogs
- https://www.aub.edu.lb/ifi/publications/documents/policy-memos/20140624/2015-2014/social-cohesion.pdf
- https://www.hellooha.com
- https://www.islamweb.net/article
- https://www.unhcr.org/briefing